MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index

ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)

مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

تعقبات الإمام الذهبي على الخطيب البغدادي في كتبه: دراسة نقدية

الأستاذ المساعد الدكتور سعد محمود عجاج
التدريسي في قسم الشريعة
الجامعة العراقية كلية العلوم الإسلامية
saad.ajaj@aliraqia.edu.iq

استلام البحث:12-06-2026 مراجعة البحث :11-07-2026 قبول البحث:05-08-2026

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تعقبات الإمام شمس الدين الذهبي على الإمام الخطيب البغدادي في كتبه دراسةً نقدية، من خلال استقراء نماذج مختارة تمثل أبرز أنواع التعقب، وتحليلها في ضوء قواعد المحدثين ومناهج أئمة النقد. ولا يقصد البحث استيعاب جميع التعقبات الواردة في كتب الذهبي؛ إذ إن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة، وإنما يركز على النماذج التي تُبرز منهج الذهبي في مناقشة الخطيب، ومدى موافقته أو مخالفته له، وأسباب ذلك.

واعتمد البحث المنهج الاستقرائي في تتبع النماذج المختارة، والمنهج التحليلي النقدي في مناقشتها، مع الرجوع إلى كتب الخطيب المختلفة وعدم الاقتصار على المصدر الذي نقل عنه الذهبي، لأن الحكم على التعقب قد يتغير بعد جمع كلام الخطيب في سائر مؤلفاته، والاستعانة بأقوال الأئمة كالمزي، وابن حجر، وابن عبد الهادي وغيرهم عند الحاجة إلى الترجيح.

وقد خلص البحث إلى أن تعقبات الذهبي ليست على وتيرة واحدة، بل تتنوع بين التعقب في الجرح والتعديل، والتواريخ، والوفيات، والأسماء والأنساب، وإثبات السماع أو نفيه، وأن الذهبي – مع جلالة قدره – لم يقصد مجرد مخالفة الخطيب، وإنما كان يتعقبه فيما ظهر له أنه وهم أو يحتاج إلى تحرير أو استدراك، كما أن الخطيب يبقى من أكثر العلماء تأثيرًا في تكوين المدرسة الحديثية التي ينتمي إليها الذهبي نفسه، مما يدل على أن العلاقة العلمية بينهما قائمة على الإفادة والنقد معًا.

الكلمات المفتاحية: الذهبي، الخطيب البغدادي، التعقبات، الجرح والتعديل، النقد الحديثي.

Abstract:

This study aims to critically examine the academic critiques (taʿaqqubāt) of Imām Shams al-Dīn al-Dhahabī on Imām al-Khaṭīb al-Baghdādī in his works. This is achieved through inductively analyzing selected exemplars representing the most prominent categories of critique, and evaluating them in light of the principles of the Traditionists (muḥaddithūn) and the methodologies of Hadith critics. The study does not intend to exhaustively cover all critiques present in al-Dhahabī's works—as that would require a separate, extensive inquiry—but rather focuses on models that elucidate al-Dhahabī's critical approach in engaging with al-Khaṭīb, the degree of his agreement or disagreement with him, and the underlying rationales.

The research adopts an inductive method to trace the selected models, alongside a critical-analytical method to evaluate them. It consults various works of al-Khaṭīb rather than relying solely on the specific source cited by al-Dhahabī, since evaluating a critique may significantly shift once al-Khaṭīb's statements across all his writings are synthesized. Furthermore, statements from eminent scholars such as al-Mizzī, Ibn Ḥajar, and Ibn ʿAbd al-Hādī are utilized when weighted scholarly judgment (tarjīḥ) is required.

The study concludes that al-Dhahabī's critiques are not uniform; rather, they span diverse domains, including transmitter narrative criticism (al-jarḥ wa-al-taʿdīl), historical dates, biographical deaths, names and genealogies, and the affirmation or denial of audition (samāʿ). It further demonstrates that al-Dhahabī—despite his high scholarly stature—did not intend mere contradiction of al-Khaṭīb; rather, he critiqued him where an oversight occurred, or where refinement and rectification were warranted. Ultimately, al-Khaṭīb remains one of the most influential figures in shaping the Hadith tradition to which al-Dhahabī himself belongs, underscoring a scholarly relationship founded upon both mutual benefit and rigorous critique

Keywords : Al-Dhahabi, Al-Khatib al-Baghdadi, Critical Observations (*al-Ta'aqqubat*), Disparagement and Validation (*al-Jarh wa-l-Ta'dil*), Hadith Criticism.

المقدمة

فإن علم نقد الرجال والعلل في المدرسة الحديثية لم يكن يوماً علماً جامداً أو مبنياً على التقليد والقبول المطلق، بل هو ممارسة علمية حيوية، ترتكز على الاستقراء، والموازنة، وتعدد وجهات النظر النقدية بين الأقران والطبقات. ويقف الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ) في طليعة جهابذة هذا الفن؛ إذ تُعد مصنفاته القوانين الحاكمة والمنظمة لمعظم علوم الحديث، حتى غدا مَن بعده عيالاً على كتبه.

ولكن قمة النضوج النقدي في هذه المدرسة تتجلى حين يمر هذا الإرث المعرفي الضخم تحت مجهر ناقد فذ من طراز الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، الذي جرد قلمه لتنقية التراجم والتاريخ، مستدركاً، ومتعقباً، ومصححاً.

أهمية البحث: إبراز جانب من منهج الذهبي النقدي في التعامل مع أقوال الأئمة.

بيان مكانة الخطيب البغدادي في ميزان الذهبي، وأن كثرة النقل عنه لا تمنع من مناقشته.

تحرير عدد من المسائل الحديثية والرجالية التي وقع فيها التعقب.

تقديم دراسة نقدية يمكن أن تكون أساسًا لدراسات أوسع تستوعب جميع التعقبات.

أهداف البحث: التعرف على طبيعة تعقبات الذهبي على الخطيب.

تصنيف التعقبات بحسب موضوعاتها.

دراسة نماذج مختارة دراسة نقدية.

بيان الراجح في كل مسألة اعتمادًا على أقوال الأئمة وأدلتهم.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة الدراسة في رصد وتصنيف وتحليل المواضع التي تعقب فيها الحافظ الذهبي إمام المؤرخين والمحدثين الخطيب البغدادي في مصنفاته الكبرى، متمثلة في "سير أعلام النبلاء"، و"ميزان الاعتدال"، و"تذكرة الحفاظ". ويسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي الأصول المنهجية التي انطلق منها الذهبي في تعقبه للخطيب؟

2. ما هي طبيعة التعقبات في مسألتي الجرح والتعديل وضبط الأوهام التاريخية؟

3. كيف يمكن محاكمة هذه التعقبات بميزان القواعد الحديثية لتحديد المصيب منهما؟

منهجية البحث:

يتبع هذا البحث (المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي)؛ من خلال حصر مادة التعقبات من مظانها في كتب الذهبي، ثم تصنيفها موضوعياً، وتحليل الأسلوب النقدي، ومن ثم الموازنة والترجيح بناءً على القرائن ومقالات أئمة الشأن.

ومن الملاحظ أثناء مراجعة التعقبات في كتب الذهبي يجد أن التعقب ليس كله في ترجمة الراوي نفسه، بل أحيانًا يكون التعقب في سبب تضعيفه، أو تعيين من أخطأ، إثبات السماع، تعيين الشيخ، نسبة الحديث، نسبة الوهم.
وفي بعض المواضع ينقل الذهبي حكم الخطيب على راوٍ ثم يتعقبه، لكن التعقب ليس موجهاً إلى الخطيب أصلًا، وإنما إلى الحديث أو إلى راوٍ آخر في السند.

خطة البحث: اشتملت الخطة على مبحث التمهيد التعريف بالحافظ الخطيب البغدادي والامام الذهبي، ثم المبحث الاول: تعقبات الذهبي في مجال الجرح والتعديل ونقد الرجال، والمكون من عدة مطالب: المطلب الأول: تعقباته في الحكم على الرواة (توثيقاً وتجريحاً)، والمطلب الثاني: تعقباته في مناهج الرواية وشروط القبول والرد، والمطلب الثالث: تعقباته في الأوهام المتعلقة بهويات الرواة، أما المبحث الثاني: تعقبات الذهبي في الأوهام التاريخية والحديثية، وتحته مطالب: المطلب الأول: الاستدراكات والتعقبات في الحوادث والوفيات التاريخية، والمطلب الثاني: تعقبات الذهبي على الخطيب في نقد الأسانيد ومتون العلل، والمطلب الثالث: تعقباته في إدراج الأحاديث أو الحكم عليها بالوضع والنكارة، وأما المبحث الثالث: المنهج النقدي للذهبي في تعقباته وقيمتها العلمية، وفيه مطالب: المطلب الأول: الأصول والقواعد التي انطلق منها الذهبي في النقد، والمطلب الثاني: ألفاظ التعقب وعِباراته عند الذهبي (دراسة أسلوبية)، والمطلب الثالث: الموازنة النقدية والقيمة العلمية للتعقبات، واما المبحث الرابع: القواعد الحديثية والاصولية والنقدية عند الامام الذهبي، وفيه مطالب: المطلب الاول: القواعد الحديثية والنقدية (علم الرجال والعلل)، والمطلب الثاني: القواعد الأصولية والنقد التاريخي .

ثم الخاتمة: والتي ذكرنا فيها اهم النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث والتوصيات.

ثم قائمة المصادر المعتمدة في هذا البحث

مبحث التمهيد: التعريف بالحافظ الخطيب البغدادي والامام الذهبي

المطلب الأول: الحافظ الخطيب البغدادي ومكانته العلمي ومصنفاته[1]

هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ولد سنة 392هـ وتوفي سنة 463هـ[2]. يُعد الخطيب البغدادي خاتمة الحفاظ النقاد في المشرق، والمؤرخ الفذ الذي أرخ لعاصمة الخلافة العباسية في كتابه الحافل "تاريخ بغداد".

امتازت شخصية الخطيب العلمية بالجمع بين الرواية الواسعة والتدوين المنهجي؛ فهو لم يكن مجرد ناقل للأسانيد، بل كان مقعداً للقوانين الحديثية. من أبرز مصنفاته[3] التي دارت عليها مصنفات المتأخرين نذكر بعضها:

- الكفاية في علم الرواية: وهو العمدة في قوانين المصطلح.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: في تربية المحدث وطرق التحمل.

- موضح أوهام الجمع والتفريق: وهو كتاب عبقري في علل الأسماء والأنساب.

وقد طبعت البيئة البغدادية والصراعات المذهبية والكلامية التي عاصرها الخطيب (لاسيما الفتنة بين الحنابلة والأشاعرة آنذاك) بعض آرائه بحدة أو شدة في نقد المخالفين، مما جعله عرضة لملاحظات النقاد المتأخرين كابن الجوزي والذهبي وغيرهما.

عُرف بمنهجه الاستقصائي في جمع طرق الحديث وترجمة الرواة، وكان له أثر بارز في توطيد قواعد الرواية في المدرسة البغدادية[4]

---

[1] – ينظر: في معجم الأدباء: 1/ 248، طبقات الشافعية: 3/ 12، النجوم الزاهرة: 5/ 87، ابن عساكر: 1/ 398، ابن الوردي: 1/ 374، فهرست ابن خليفة: 181، وفيات الأعيان: 1/ 27، اللباب: 1/ 380

[2] – مولده في (غُزَيَّةُ:) – بصيغة التصغير – بضم الغين، وفتح الزاي، وتشديد الياء، وقيل: بفتح الغين، وكسر الزاي، وقيل: بفتح الراء المهملة، منتصف الطريق بين الكوفة ومكة، موضع قرب فيد وبينهما مسافة يوم، وثمّ ماء يقال له غمر غزيّة، قيل إنه أغزر ماء لغني وهو قرب جبلة، عن نصر ، رحل إلى مكة وسمع بالبصرة والدينور والكوفة وغيرها، وعاد إلى بغداد فقربه رئيس الرؤساء ابن مسلمة (وزير القائم العباسي) وعرف قدره. ثم حدثت شؤون خرج على أثرها مستترا إلى الشام فأقام مدة في دمشق وصور وطرابلس وحلب، سنة (462)هـ ولما مرض مرضه الأخير وقف كتبه وفرق جميع ماله في وجوه البر وعلى أهل العلم والحديث، ينظر: معجم البلدان: 4/ 203، والأعلام للزركلي: 1/ 172.

[3] – ذكر ياقوت الحموي أسماء (56) كتابا من مصنفاته، من أفضلها (تاريخ بغداد) أربعة عشر مجلدا، ينظر: معجم الأدباء: (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): 1/ 386، والأعلام للزركلي: 1/ 172.

[4] – ينظر: سير أعلام النبلاء: 18/ 270–275.

المطلب الثاني: الحافظ شمس الدين الذهبي ومدرسته النقدية

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدين الذهبي، ولد بسُورِية سنة 673هـ وتوفي سنة 748هـ[5]. يمثل الذهبي قمة المدرسة النقدية الاستقرائية في تاريخ الإسلام، فهو إمام الحفَّاظ ونقّاد الرجال.

ومن أشهر كتبه "سير أعلام النبلاء" و"تاريخ الإسلام". ويعد الذهبي من أكثر المتأخرين جرأة في النقد العلمي المبني على الدليل، وهو ما يظهر بجلاء في تعقباته على من سبقه[6].

امتازت مدرسة الذهبي بخصائص منهجية فريدة جعلته مؤهلاً لمحاكمة مصنفات المتقدمين، ومن أهم هذه الخصائص:

1. الاستقراء التام والتلخيص المحبر: حيث لخص معظم كتب المتقدمين وهذبها (مثل تهذيب كمال المزي، وتلخيص مستدرك الحاكم).

2. الاعتدال والإنصاف المتجرد: فالذهبي يزن الرجال بميزان الحاجة الحديثية، متجرداً عن الميول الإقليمية أو المذهبية، وهو القائل قاعدته الشهيرة: "لا نكفر مبتدعاً، ولا نهدر حسناته لخلاف فقهي أو كلامي"[7].

3. الملكة الأسلوبية اللطيفة: التي تجمع بين النقد الصارم والعبارة المعتدلة (مثل: سامحه الله، غفر الله له، أفرط فلان، وفيه نظر، .....). فقد كان الذهبي كثيرا ما يورد هذه العبارات عندما يرى من العالم الكبير زلة قلم، أو تحاملاً، او شذوذاً في مسألة، مع بقاء تعظيمه لمكانته[8].

---

[5] – ينظر: طبقات الشافعية للسبكي: 100/9، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي: 182/10، ونكت الهميان في نكت العميان للصفدي: 241، والبدر الطالع للشوكاني: 110/2، والدارس في تاريخ المدارس للنعيمي: 78/1، والوافي بالوفيات للصفدي: 163/2، والبداية والنهاية لابن كثير: 225/14.

[6] – ينظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص 78.

[7] – ذكر الامام الذهبي في اكثر من ترجمة في سير اعلام النبلاء: في ترجم (أبان بن تغلب) ونص كلامه" ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له الله، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه. نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك"، ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة: 5/ 271. وفي موضع اخر: قال: ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن": ينظر: " سير أعلام النبلاء ط الرسالة: 20/ 46.

[8] – كما جاي في ترجمة (الأمين ابو عبد الله محمد بن الرشيد هارون)، وعاش الأمين سبعا وعشرين سنة، وقتل في المحرم، سنة ثمان وتسعين ومائة، وخلافته دون الخمس سنين – سامحه الله، وغفر له، ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة: 9/ 339.

المطلب الثالث: مفهوم "التعقب والنقد" عند المحدثين

التعقب لغةً: قال ابن فارس في معجمه: " تعقب، وتعقبت ما صنع فلان، أي تتبعت أثره"[9]. وقال ابن منظور: " وتعقبت عن الخبر إذا شككت فيه، وعدت للسؤال عنه"[10].

التعقب في اصطلاح أهل الحديث[11]:

فان ائمة الحديث ومصطلحه من المتقدمين لم يضعوا حداً للتعقب في تعريف جامع مانع، ويمكننا ان نعرفه من خلال تطبيقات المحدثين والدراسات الحديثية : هو تتبع كلام المصنف أو الراوي لبيان ما وقع فيه من خطأ، أو وهم، أو نقص، أو إفراط، مع إقامة الدليل على وجه الصواب.

أو هو نظر العالم العارف بالحديث ومصطلحه من المشتغلين بهذا العلم من المتأخرين الى كلام المتقدمين ، لإظهار خطأ، أو رفع وهم، أو استدراك ما فات، أو بيان وجه الصواب في المسائل الحديثية للروايات سنداً ومتناً أو بيان حال من جرح وتعديل للرواة.

وليس التعقب تخرصاً أو رغبة في الانتقاص، بل هو صمام أمان لضمان سلامة الشريعة المنقولة بالأسانيد، والتعقب عند المحدثين ينقسم إلى:

1- تعقب في الرواية والعلل: كبيان تصحيف في اسم، أو دمج بين راويين (الجمع والتفريق)، أو الخلط في سنة الوفاة.

2- تعقب في الدراية والأحكام: كأحكام الجرح والتعديل، حيث يرى الناقد المتأخر أن الناقد المتقدم قد أسرف في التجريح أو تساهل في التعديل بناءً على قرائن جديدة ظهرت بالاستقراء الشامل.

3- تعقب في الشرح والفهم: بيان وهم الشارح في ضبط كلمة غريبة أو فهم معنى حديثي.

مفهوم النقد لغة:

---

[9] – مقاييس اللغة: 4/ 79.

[10] – لسان العرب: 1/ 619.

[11] – هناك تعاريف معاصرة لباحثين يمكن الرجوع اليها: منهم الدكتور ياسر عبد التواب، والدكتور مناف توفيق مريان وغيرهم، ينظر: التعقبات الفقهية والحديثية للحافظ العراقي: 1 / 231 ، ومجلة الدراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية (الجامعة الاردنية) المجلد 44 /5/ صفحة3.

قال ابن منظور: النقد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها؛ .... ونقدت له الدراهم أي أعطيته فانتقدها أي قبضها. ونقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف[12].

النقد اصطلاحا:

هو فحْصُ الأَشياء والتَّعَرُّفُ على حقيقَتها لِلتَّمْييز بين الجيّدِ والرَّديء منها، وإظهار محاسنها وعُيوبها بناء على قَواعد علميَّة منضَبطة[13].

نقد الحديث: هو تمييز الحديث الصحيح من الضعيف، وفحص أحوال أسانيد الأخبار ومتونها ببيان أحوال رجالها وعلل متونها.

المبحث الأول: تعقبات الذهبي في مجال الجرح والتعديل ونقد الرجال

يُمثل هذا المبحث النواة الصلبة للبحث؛ إذ إن أحكام الجرح والتعديل وضبط هويات الرواة هي الميزان الذي تُقاس به صحة الأسانيد. وقد حظيت آراء الخطيب البغدادي في هذا الباب بعناية فائقة من الحافظ الذهبي، الذي أعمل فيها ملكته الاستقرائية، فجاءت تعقباته موزعة على ثلاثة اقسام رئيسة جعلناها في مطالب:

التعريف بالجرح والتعديل: هو علمٌ يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ. وعرفه نور الدين عتر: بأنه وصف متى التحق بالراوي او الشاهد اعتبر قولهما واخذ به. وعرف ايضا بانه: تزكية الراوي بانه عدل او ضابط[14].

نقد الرجال: هو العلم الذي يفحص أهليّة الراوي لنقل السنة، ببيان درجة عدالته وضبطه، وفق معايير دقيقة وضعها أئمة هذا الشأن[15].

يرتكز نقد الرجال على ركنين أساسيين:

---

[12] – ينظر: لسان العرب لسان العرب: 3/ 425 مادة: نقد.

[13] – ينظر: اصول الحديث، علومه ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب: 247.

[14] – ينظر: تدريب الراوي: معرفة الجرح والتعديل : 2 /853، وأصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: 8.

[15] – منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر: 81.

1. العدالة: البحث في دِين الراوي، وأمانته، وتقواه، ومروءته (لضمان عدم الكذب أو التعمد في التغيير)[16].

2. الضبط: البحث في حفظ الراوي، واستحضاره للحديث، وصحة كتبه، وعمقه في الفهم (لضمان السلامة من الخطأ والوهم والنسيان)[17].

المطلب الأول: تعقباته في الحكم على الرواة (توثيقاً وتجريحاً)

إن الناظر في صنيع الخطيب البغدادي يلحظ أنه على جلالة قدره وإمامته، تترقرق في بعض تراجمه حدة لفظية أو تأثر بمواقف معاصرة، لاسيما في المسائل الإقليمية والمذهبية التي شحن بها كتابه "تاريخ بغداد". وهنا يأتي الذهبي ليعيد اتزان الحكم النقدي بناءً على قاعدة "سبر المرويات" لا على مجرد النقل التاريخي.

1. التعقب في حكاية الجرح دون تمحيص (ترجمة الإمام أبي حنيفة النعمان):

موضع التعقب: أفرد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد مساحة واسعة لترجمة الإمام أبي حنيفة، وساق فيها عشرات الروايات والحكايات التي تتضمن طعناً شديداً في دينه وعقيدته وضبطه من قِبل بعض معاصريه وأقرانه[18].

تعقب الذهبي: وقف الذهبي في "سير أعلام النبلاء" موقفاً نقدياً حازماً من صنيع الخطيب هذا، مبيناً الخلل المنهجي في نقل كلام الأقران دون غربلة.

قال الذهبي: "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد... والخطيب – سامحه الله– قد أطال الترجمة، وساق أباطيل كثيرة، وكان الواجب عليه أن يحذف ذلك كله"[19].

---

[16] – العدل: مَنْ له مَلَكَةٌ تَحْمِلُه على مُلازَمة التقوى والمروءة، ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر : 68.

[17] – الضبط: ضبطُ صَدْرٍ: وهو أن يُثْبِت ما سمعه بحيث يتمكَّنُ من استحضاره متى شاء. وضبطُ كتابٍ: وهو صِيانَتُهُ لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يُؤَدِّيَ منه. وقُيِّدَ بالتام إشارةً إلى الرتبةِ العُليا في ذلك. ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 69.

[18] – تاريخ بغداد ت بشار: 15/ 444 ترجمة 7249.

ومن هذه الروايات التي اوردها الخطيب: "عن وكيع، قَالَ: اجتمع سُفْيَان الثوري، وشريك، وَالحَسَن بن صالح، وابن أَبِي ليلى، فبعثوا إلى أَبِي حنيفة، قَالَ: فأتاهم، فقالوا لَهُ: ما تَقُولُ في رجل قتل أباه؟ ونكح أمه؟ وشرب الخمر في رأس أبيه؟ فَقَالَ: مؤمن، فَقَالَ لَهُ: ابن أَبِي ليلى: لا قبلت لك شهادة أبدا، وَقَالَ لَهُ سُفْيَان الثوري: لا كلمتك أبدا، وَقَالَ لَهُ شريك: لو كَانَ لي من الأمر شيء لضربت عنقك، وَقَالَ لَهُ الحَسَن بن صالح: وجهي من وجهك حرام، أن أنظر إلى وجهك أبدا".

ومنها: "عبد الله بن مُحَمَّد بن عَمْرو، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُسْهِر، يَقُولُ: كَانَ أَبُو حنيفة رأس المرجئة" ينظر: تاريخ بغداد ت بشار: 15/ 511– 512.

[19] – سير أعلام النبلاء ط الرسالة: المقدمة / 59.

التحليل والخلاصة: يُوصل الذهبي هنا لقاعدة أصولية في الجرح والتعديل وهي: "أن كلام الأقران يُطوى ولا يُحكى" إذا تبين أنه ناتج عن خصومة مذهبية أو منافسة علمية.

2. التعقب في الغلو في إطلاق حكم التضعيف:

موضع التعقب: يميل الخطيب أحياناً إلى تضعيف بعض الرواة لورود حديث منكر في روايتهم، دون موازنة ذلك بجملة حديثهم المستقيم.

تعقب الذهبي: تعقب الذهبي الخطيبَ في عدة تراجم، موضحاً أن وجود أحاديث منكرة أو غريبة للراوي الثقة المكثر لا يسقط عدالته ولا يوجب تضعيفه بالكلية، لأن "المنكر في غمر الكثير مستهلك". ويقول الذهبي معلقاً على إحدى أحكام الخطيب: "هذا تسرع في الجرح، والرجل محتج به في الأصول"[20].

وقد خالف الذهبي الخطيب في الحكم على بعض الرواة، وغالباً ما يكون الذهبي أكثر ميلاً للاعتدال أو الاستناد إلى قرائن إضافية لم يقف عليها الخطيب:

مثال ذلك: (أبو نعيم المهراني أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الاصبهاني)، صاحب (الحلية)[21]، ذكره الخطيب وأورد فيه مقالاً: "قال أبو محمد السمرقندي: سمعت أبا بكر الخطيب يقول: لم أر أحدا أطلق عليه اسم الحفظ غير رجلين؛ أبو نعيم الأصبهاني وأبو حازم العبدويي[22].وقال محمد بن طاهر المقدسي: سمعت عبد الوهاب الأنماطي يقول: رأيت بخط أبي بكر الخطيب: سألت محمد بن إبراهيم العطار مستملي أبي نعيم، عن جزء محمد بن عاصم: كيف قرأته على أبي نعيم، وكيف رأيت سماعه؟ فقال: أخرج إلي كتابا، وقال: هو سماعي، فقرأته عليه.

ثم قال الخطيب: قد رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها، منها أن يقول في الإجازة: أخبرنا، من غير أن يبين قال الحافظ أبو عبد الله بن النجار: جزء محمد بن عاصم قد رواه الأثبات عن أبي

نعيم، والحافظ الصادق إذا قال: هذا الكتاب سماعي، جاز أخذه عنه بإجماعهم[23].

---

[20] – يطلق الإمام الذهبي مصطلح الاحتجاج به في الأصول للإشارة إلى أن الراوي بلغ رتبة يُعتمد عليه في أحاديث الأحكام والفرائض (الأصول)، وليس فقط في المتابعات والشواهد أو المغازي والرقائق.

[21] – ينظر: تذكرة الحفاظ: 3 / 1092 – 1098، العبر: 3 / 170، ميزان الاعتدال: 1 / 111، دول الإسلام: 1 / 255، 256، الوافي بالوفيات 7 / 81 – 84.

[22] – تذكرة الحفاظ : 3/ 195، وطبقات السبكي: 5 / 301.

[23] – سير أعلام النبلاء ط الرسالة: 17/ 453.

لكن الذهبي تعقبه مبيناً : " قلت: قول الخطيب: كان يتساهل – إلى آخره، هذا شيء قل أن يفعله أبو نعيم، وكثيرا ما يقول: كتب إلي الخلدي. ويقول: كتب إلي أبو العباس الأصم، وأخبرنا أبو الميمون بن راشد في كتابه، ولكني رأيته يقول: في شيخه عبد الله بن جعفر بن فارس الذي سمع منه كثيرا وهو أكبر شيخ له: أخبرنا عبد الله بن جعفر فيما قرئ عليه، فيوهم أنه سمعه، ويكون مما هو له بالإجازة، ثم إطلاق الإخبار على ما هو بالإجازة مذهب معروف قد غلب استعماله على محدثي الأندلس، وتوسعوا فيه، وإذا أطلق ذلك أبو نعيم في مثل الأصم وأبي الميمون البجلي والشيوخ الذين قد علم أنه ما سمع منهم بل له منهم إجازة، كان له سائغا، والأحوط تجنبه. حدثني أبو الحجاج الكلبي الحافظ أنه رأى خط الحافظ ضياء الدين قال: وجدت بخط أبي الحجاج بن خليل أنه قال: رأيت أصل سماع الحافظ أبي نعيم لجزء محمد بن عاصم. أن الرجل ثقة مأمون، قلت: كان أبو عبد الله بن مندة يقذع في المقال في أبي نعيم لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نعيم أيضا من أبي عبد الله في (تاريخه) ، وقد عرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض. نسأل الله السماح"[24].

التحليل والخلاصة:

نوع التعقب: هو تعقّب نقديٌّ أصوليّ وضبطي (ردّ اتهام بالتساهل والوهم)؛ حيث دافع الذهبي عن أبي نعيم الأصبهاني وردّ جرح الخطيب له بالتساهل في التحديث ودعوى توهّمه في السماع.

ويمكن ان نفصل التعقب (على نقطتين):

1- الرد على دعوى التساهل في الإجازة:

كلام الخطيب: اتهم أبا نعيم بأنه يتساهل فيقول في الإجازة «أخبرنا» من غير بيان.

تعقب الذهبي: ردّ عليه مبيناً أن هذا قليلٌ جداً في صنعته، وأن إطلاق «أخبرنا» على الإجازة مذهب سائغ ومشهور عند أئمة المغاربة والأندلسيين، وحمل عمل أبي نعيم على هذا المذهب السائغ.

2- تخطئة الخطيب في دعوى وهم سماع أبي نعيم (لجزء ابن عاصم): فالخطيب: شكّك في صحة سماع أبي نعيم للجزء واستند على كلام مستمليه.

[24] – سير أعلام النبلاء ط الرسالة: 17/ 461 – 463.

تعقب الذهبي الصريح: قال الذهبي بعد ذكر شواهد أصل السماع: «قلت: فبطل ما تخيّله الخطيبُ وتوهَّمه، وما أبو نعيم بمتهم بل هو صدوق».

المطلب الثاني: تعقباته في مناهج الرواية وشروط القبول والرد

يتعلق هذا المبحث بالقواعد النظرية لعلم المصطلح، وكيفية تطبيقها على واقع الأسانيد.

اشتراط اللقاء والتصريح بالسماع في العنعنة:

موضع التعقب: قرر الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية مذهب الشدة في قبول الحديث المعنعن (عن فلان عن فلان)، مائلاً إلى ما يوافق شرط البخاري وهو ثبوت اللقاء المادي، بل والتشدد في قبول صيغ الإجازة الموهمة.

تعقب الذهبي: يرى الذهبي في تذكرة الحفاظ وسائر كتبه أن مذهب مسلم بن الحجاج (الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكانية اللقاء) هو المنهج المطرد الساري الذي مشى عليه عموم المحدثين عملياً، وأن التشدد النظري الذي يقرره الخطيب في كتبه يخالف صنيعه هو نفسه في كتبه الإسنادية التي يعتمد فيها على الوجادات والإجازات الواسعة دون نكير.

اعتماد الخطيب "الإجازة العامة للمجهولين/غير المعينين" في أسانيده

صنيع الخطيب البغدادي وتناقضه:

في الكفاية (الجانب النظري): شدّد الخطيب جداً في باب الإجازة، وقرّر بطلان وعدم صحة "الإجازة العامة" (مثل: أجزت للمسلمين، أو أجزت لأهل بغداد) أو الإجازة لمجهول لم يُعيَّن باسمه، وعدَّ الرواية بها غير مجزية ولا محتج بها.

في تاريخ بغداد (الجانب العملي): ساق الخطيب أسانيد متعددة يروي فيها عن شيوخه بالتحمل والإجازة العامة أو الإجازة لمن يولد في عصره، كرويته عن بعض شيوخه المأمونين بالإجازة العامة، واحتج بتلك الروايات في تراجم رجاله.

تعقب الحافظ الذهبي: تعقب الذهبي هذا الصنيع في تذكرة الحفاظ وفي السير (في ترجمة الخطيب وترجمات شيوخه)، وبيّن أن مذهب عموم المحدثين — والخطيب في عمله منهم — يجري على التوسع في الإجازات والوجادات لتكثير الطرق وتوسيع أسانيد المخرّجين، وأن التشدد النظري الذي كتبه الخطيب في الكفاية يخالف العمل الاستقرائي للسلف وللخطيب نفسه.

مضمون كلام الذهبي: أوضح الذهبي أن الإجازات والمكاتبات المعاصرة إنما هي "عُلقة اتصال" وحفظ للإسناد، ولو طُبِّقت شروط الخطيب المتشابكة في الكفاية لسقطت أكثر أسانيد المتأخرين الذين ينقلون عن أجزاء لم يشافهوا بها كل شيوخهم([25]).

مثال آخر: قبول "عنعنة المعاصر" دون ثبوت السماع الصريح في أسانيد بغداد.

صنيع الخطيب البغدادي وتناقضه: في الكفاية (الجانب النظري): مال الخطيب صراحة إلى مذهب الإمام البخاري وابن المديني في اشتراط ثبوت اللقاء والسماع ولو مرة واحدة لقبول عنعنة الراوي غير المدلس، وردّ العمل بمجرد "المعاصرة وإمكان اللقاء".

في تاريخ بغداد (الجانب العملي): أورد الخطيب مئات الروايات بـ (عن) بين معاصرين ينتمون لطبقة واحدة أو دخلوا بغداد في أوقات متقاربة، دون أن يثبت بينهما سماع صريح في أي مصدر حديثي، واعتمدها الخطيب في وصل الأسانيد دون إعلال بالإرسال الخفي.

تعقب الحافظ الذهبي: نبه الذهبي في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال على أن المنهج العملي المطرد الذي يرحم الأمة ويمشي عليه المحدثون كافّة هو مذهب مسلم بن الحجاج (الاطراد بالمعاصرة مع إمكان اللقاء للسلامة من التدليس)([26]).

توجيه الذهبي: أشار الذهبي إلى أن الخطيب لو طَبَّق شرطه في الكفاية (وجوب إثبات اللقاء الصريح) على أسانيد رجاله في تاريخ بغداد، لأُعلَّت مئات الأسانيد وانقطعت، ولصار أكثر رواة الكوفة والبغداديين المتدربين في حكم المرسِلين. واستدل الذهبي بأن الخطيب نفسه عند التخريج يكتفي بالمعاصرة وعدم التدليس جرياً على مذهب مسلم العملي.

المطلب الثالث: تعقباته في الأوهام المتعلقة بهويات الرواة:

يعد كتاب "تاريخ بغداد" المورد الأساس الذي استقى منه الذهبي مادة تراجم البغداديين، وكتاب "موضح أوهام الجمع والتفريق"، إلا أنه لم يكن مجرد ناقل، بل كان ناقداً فاحصاً.

[25] – ينظر: تذكرة الحفاظ: 1135/3 ترجمة الخطيب؛ وسير أعلام النبلاء: 288/18.

[26] – ينظر: تذكرة الحفاظ: 3 / 1139؛ وميزان الاعتدال: المقدمة و 1/ 20؛ وسير أعلام النبلاء:18 / 292.

ومع ذلك فإن "من صنف فقد استُهدف"، وقد وقعت له أوهام دقيقة رصدها الذهبي بذكاء واستقراء. وفي هذا الجانب التطبيقي، حيث سنركز على تعقبات الإمام الذهبي للخطيب البغدادي في المسائل المتعلقة بالرواة، مع اختيار نماذج تعكس دقة الذهبي في الملاحظة.

ويمكن حصر أهم تعقباته في هذا الباب الى:

1. التعقب في "أوهام الأسماء والنسب":

نبه الذهبي في مواضع من "تاريخ الإسلام" على أن الخطيب قد يذكر الراوي في كنيته ثم يعيده في اسمه مستقلاً، فيظن القارئ أنهما اثنان، فيقول الذهبي: "وهو هو، فوهم الخطيب"[27].

وقد يكون التنبيه على وقوع الخطيب في وهم نتيجة تشابه الأسماء أو تداخل الكنى،

ومن أمثلة ذلك: ترجمة (أحمد بن محمد بن غالب، المعروف بغلام خليل)[28][29]، أورد الخطيب روايات في ذمه[30]، لكن الذهبي في "السير" نبه إلى أن الخطيب ربما بالغ في بعض النقول أو تداخلت عليه بعض الطرق، مشيراً إلى أن النقد يجب أن يوجه لمتون الروايات التي انفرد بها القصاص[31].

2. وهم الجمع (جعل الراويين واحداً):

موضع التعقب: يقع للخطيب أحياناً دمج ترجمة راويين لتطابق الاسم واسم الأب والطبقة.

---

[27] – تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: 10/ 415 (بتصرف يسير في العبارة).

[28] – أبو عبد الله، الباهلي البصري، توفي سنة خمس وسبعين ومئتين. قال عبد الرحمن: سئل أبي عنه فقال روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين ولم يكن محله عندي ممن يفتعل الحديث وكان رجلا صالحا. وقال ابن حبان: لَم يكن الحديث شأْنه كَان يُجيب فِي كُل مَا يسئل وَيقرَأ كُل مَا يعْطى سَوَاء كان ذلك من حديثه أو من حديث غيره. ينظر: الجرح والتعديل: 73/2، والمجروحين: 150/1–151، وتاريخ بغداد: 5/ 283 ترجمة 2781، وسير أعلام النبلاء: 282/13–285، وميزان الاعتدال: 141/1، ولسان الميزان: 272/1–274، والكشف الحثيث: 53 رقم 80 .

[29] – ذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص122 رقم 58) فقال: «متروك» فقط، وقال في "سؤالات الحاكم" (ص90 رقم15) : «يضع الحديث متروك» .

[30] – روى الخطيب البغدادي في من طريق البرقاني عن الدارقطني أنه قال: في غلام خليل: كان ضعيفًا في الحديث. وقال الخطيب: قرأت بخط أبي الحسن الدارقطني وحدثنيه أحمد بن أبي جعفر القطيعي عنه قال: أحمد بن محمد بن غالب بن خالد بن مرداس الباهلي، يعرف بغلام خليل، متروك». ينظر: تاريخ بغداد: 79/5.

[31] – سير أعلام النبلاء للذهبي: 13/ 282.

تعقب الذهبي: في كتاب ميزان الاعتدال، نبه الذهبي في ترجمة (أحمد بن محمد بن جاد الوشاء)[32] وما شابهها، أن الخطيب خلط بين شخصيتين: أحدهما بغدادي صدوق، والآخر مصري متروك أو فيه مقال، وفرق الذهبي بينهما بذكر شيوخ كل منهما وتواريخ سماعهما، معقباً بقوله: "وظنه الخطيب واحداً، وهو وهم".

التحليل والخلاصة: دمج الخطيب في تاريخ بغداد بين راويين باسم (أحمد بن محمد بن جاد الوشاء)، فجعل منهما ترجمة واحدة وأجرى أحاديثهما وسماعاتهما كأنها لراوٍ واحد.

هنا نبه الذهبي في ميزان الاعتدال وتاريخ الإسلام على هذا الخلط، وبيّن أنهما شخصان مفترقان:

الأول: بغدادي قديم روى عن عبيد الله بن موسى وطبقته.

الثاني: متأخر روى عن أبي نعيم الفضل بن دكين وطبقته، ووقع في مروياته مناكير وأوهام ليست للراوي الأول.

أدى جمع الخطيب بينهما إلى إدخال مناكير المتأخر في ترجمة المتقدم أو العكس، فتأثر حكم الناقد على الراوي.

مثال آخر: (أحمد بن جعفر بن معبد)، في هذا المثال نبين "وهم الجمع" عند الخطيب وتعقب الذهبي له:

موضع التعقب: أفرد الخطيب في تاريخ بغداد ترجمة واحدة لـ **(أحمد بن جعفر بن معبد)**، وجمع فيها بين مرويات وسماعات الشاميين والبغداديين، وساق له أحاديث من طريقين متغايرين دون أن ينبه على المفارقة.

تعقب الامام الذهبي: فطِن الذهبي في ميزان الاعتدال وسير أعلام النبلاء لهذا الدمج، وفكّ الإشكال بين الراويين، مبيناً أنهما راويان متماثلان في الاسم واسم الأب والجد، لكنهما مفترقان بالكامل:

الأول: (أحمد بن جعفر بن معبد العسكري – الرقّي): ثقة حافظ، روى عن عمير بن ربيعة وأهل الشام والجزيرة، وحدّث عنه الكبار.

الثاني: (أحمد بن جعفر بن معبد العبدي – البغدادي): راوٍ فيه ضعف ونكارة، روى عن أبي جعفر النفيلي وطبقته، وأورد العقيلي والذهبي في ترجمته أحاديث لا تُتابع. **التوجيه والخلاصة:** بيّن الذهبي أن الخطيب حمل مناكير البغدادي الضعيف

[32] – ترجمته في تاريخ بغداد: 56/5.

على الرقي الثقة بسبب اتحاد الاسم واسم الأب واسم الجد، وقال الذهبي موضّحاً: "ظنّهما الخطيب واحداً وإنما هما اثنان؛ أحدهما ثقة ثبت والآخر فيه مقال ومناكير"، وبسبب هذا الجمع كاد الراوي الثقة أن يُوهَّم أو يُجرح بما لم يروِه، وهنا ابن حجر وافق الذهبي على هذا التفريق وأكده [33].

3. وهم التفريق (جعل الراوي الواحد اثنين):

موضع التعقب: على العكس، قد يذكر الخطيب الراوي باسمه مرة وبكنيته أو نسبته إلى جده مرة أخرى، فيفردهما بترجمتين ظناً منه أنهما شخصان مختلفان.

تعقب الذهبي: تتبع الذهبي في سير أعلام النبلاء هذا النوع من الوهم، وبيّن بالقرائن القاطعة (مستنداً إلى اتحاد الشيوخ والتلامذة وتطابق المرويات) أن ما فرقه الخطيب في مواضع من تاريخ بغداد إنما هو لراوٍ واحد تلاعبت الرواة في أسمائه.

مثال ذلك: (أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي)، أفرد الخطيب في تاريخ بغداد ترجمتين مستقلتين؛ الأولى باسم **(أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم)**، والثانية باسم **(أحمد بن عبد الرحيم البرقي)**، ورتب كلاً منهما في موضع مفصل وساق لهما شيوخاً وأحاديث.

تعقب الذهبي :نبه الذهبي في ميزان الاعتدال وسير أعلام النبلاء على أن الراوي واحد لا اثنين، وأن "البرقي" هو نفسه ابن عبد الرحيم؛ تارةً يُنسب إلى أبيه وتارةً يُنسَب إلى جده عبد الرحيم البرقي.

التوجيه والخلاصة: قال الذهبي: " فرق الخطيب بينهما ووهم، وإنما هو رجل واحد نسبه بعضهم إلى جده البرقي ونسبه آخرون إلى أبيه ."وقد أدى هذا التفريق عند الخطيب إلى توزيع سماعات رجل واحد على ترجمتين"[34].

مثال آخر: **(محمد بن عبد الملك الدقيقي)**، جعل الخطيب **(محمد بن عبد الملك الدقيقي)** الواسطي البغدادي ترجمتين؛ الأولى في طبقة القدامى المنسوبين إلى واسط، والثانية باسم **(محمد بن عبد الملك البغدادي)** وساق له سماعات متأخرة.

[33] – ينظر: ميزان الاعتدال: 1/ ص89، وسير أعلام النبلاء: 14/ 330، ولسان الميزان: 1/ 142

[34] – ينظر: ميزان الاعتدال: 1/ 112؛ وسير أعلام النبلاء: 13/ 308؛ ولسان الميزان: 1/ 195.

وتعقبه الذهبي في ميزان الاعتدال وبين أن الخطيب قطّع ترجمة الدقيقي الحافظ إلى ترجمتين بسبب تنوع النسبة البلدية (واسط وبغداد)، وبسبب تنوع النسبة إلى الجد[35].

التوجيه والخلاصة: جزم الذهبي بأنه شخص واحد سكن واسط ثم قدم بغداد وحدّث بها، وأن التفريق بينهما أدى بالخطيب إلى إغفال ضبط طبقة الراوي بدقة ومحيط سماعاته.

المبحث الثاني: تعقبات الذهبي في الأوهام التاريخية والحديثية

إذا كان المبحث الأول قد ركّز على نقد الرواة والمنهج الاصطلاحي، فإن هذا المبحث يُعنى بالجانب التطبيقي العملي لرواية الحديث والتأريخ له. فالخطيب البغدادي يُعد "مؤرخ الإسلام" في المشرق، لكن سعة المادة العلمية وتعدد الروايات في كتبه فتحا المجال للحافظ الذهبي بما أوتي من ملكة استقرائية وبُعد زمني ومكاني أن يتعقبه في مواضع دقيقة تتعلق بحوادث السنين، ونقد المتون، والعلل الخفية.

المطلب الأول: الاستدراكات والتعقبات في الحوادث والوفيات التاريخية

يُعد ضبط "وفيات الرواة" من أهم الأدوات الحديثية؛ إذ به يُعرف اتصال السند من انقطاعه، ويبطل ادعاء الكذابين للسماع. وقد تتبع الذهبي أوهاماً تاريخية للخطيب البغدادي في هذا الباب.

1. الوهم في تحديد سنة الوفاة وأثره في الإسناد:

موضع التعقب: أرخ الخطيب البغدادي وفاة بعض الأعلام بناءً على روايات تاريخية شفوية، أو بناءً على آخر تاريخ ثبت فيه سماعهم في بلد معين.

تعقب الذهبي: في سير أعلام النبلاء، عند ترجمة بعض الحفاظ والتلامذة، كان الذهبي يُخضع تاريخ الخطيب للمطابقة الرياضية مع تواريخ سماع الطبقة التالية. ومن ذلك تعقبه للخطيب في وفاة بعض المحدثين بقوله: "أرخه الخطيب في سنة كذا، وهو وهم, والصواب ما قاله ابن قانع أو الدارقطني أنه مات في سنة كذا، والدليل على ذلك أن فلاناً روى عنه في سنة كذا ومات قبله".

[35] – ينظر: ميزان الاعتدال: 3/ 625؛ ولسان الميزان: 5/ 260.

مثال ذلك: الراوي رزق الله بن عبد الوهاب التميمي (أبو محمد)، ترجم الخطيب لشريكه وشيخه التميمي وأرّخ ولادته أو سماعه التاريخي برقم وقع فيه وهم، فحرر الذهبي في السير وتاريخ الإسلام سنة مولد رزق الله التميمي المحققة، وبيّن أن ما وقع في تاريخ بغداد للخطيب إنما هو وهمٌ وتصحيف في الآحاد؛ إذ الصواب أنه ولد سنة (400 هـ أو ما يقاربها) وذكر الذهبي وابن حجر الصواب من ضبط طبقته[36].

مثال آخر: أبو مسلم المستملي (عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي)، وقع للخطيب وهم في ضبط سنة وفاته، ونبه عليه الذهبي وابن حجر ومغلطاي. فقد ذكر الخطيب البغدادي أبا مسلم المستملي في التاريخ وأرّخ وفاته في سنة (399هـ)، فتعقّبه الذهبي والمتأخرين وجزم الإمام الذهبي بأن الخطيب وهم في هذا التاريخ، والصواب أن أبا مسلم المستملي توفي سنة (390هـ) أو (391هـ)، فتاريخ الخطيب متأخر بنحو تسع سنين عن الوفاة المحققة. وأكد الحافظ ابن حجر هذا التعقب ونقله في لسان الميزان محققاً للصواب[37].

مثال آخر: أبو القاسم اللالكائي (هبة الله بن الحسن بن منصور)، هنا تعقب صريح ومشهور للذهبي والمتأخرين على الخطيب في تاريخ وفاته ومكانها. أرّخ الخطيب وفاة شيخه اللالكائي ببغداد، وذكر أنه توفي في رمضان سنة (418 هـ) وقيل غير ذلك.فتعقّبه الإمام الذهبي الخطيبَ مبيناً أن الحافظ أبا القاسم اللالكائي لم يمُت ببغداد، وإنما خرج إلى "**الدينور**" فمات بها فجأة في رمضان سنة (418هـ). وتابعه على هذا التحرير الحافظ ابن حجر والسخاوي مبيّنين أن الخطيب جرى عليه الوهم في تحديد مكان وفاة شيخه[38].

2. الخلط في الحوادث والوقائع التاريخية المصاحبة للتراجم:

موضع التعقب: يسوق الخطيب أحياناً قصصاً وحوادث وقعت للأئمة في بغداد، ويرتب عليها أحكاماً معينة في تاريخ دخولهم وخروجهم منها.

[36] – ينظر: سير أعلام النبلاء:18/ 460، وتاريخ الإسلام :180/33، ولسان الميزان: 84/3.

[37] – ينظر: سير أعلام النبلاء: 16 /563 ترجمة 412، وتاريخ الإسلام : 391 – 400 هـ / 27 /210، ولسان الميزان: 6 /103 ترجمة 5650.

[38] – ينظر: سير أعلام النبلاء: 17 /556 – 557 ترجمة 366، وتاريخ الإسلام: 411 – 420 هـ /28 /493، ولسان الميزان: 8 /304 ترجمة 8089.

تعقب الذهبي: تعقب الذهبي الخطيبَ في تاريخ الإسلام وفي سير اعلام النبلاء، في عدة وقائع، مبيناً أن الخطيب قد يدمج بين حادثتين وقعتا في سنتين مختلفتين، أو ينسب حادثة جرت لإمام إلى إمام آخر يشابهه في اللقب أو الكنية.

مثال ذلك: (سليمان بن أحمد الطبراني (الحافظ الكبير)، أورد الخطيب نقولاً وأوهاماً نسبها إلى الطبراني في رحلاته وسماعاته من أهل بغداد والشام. وتعقب الذهبي والمتأخرين فدافع عن الطبراني في السير وتذكرة الحفاظ، وبيّن أن ما نسبه الخطيب أو غيره للطبراني من الوهم في تاريخ دخول بغداد أو الشام إنما هو من أخطاء النُّسّاخ في المعاجم (الكبير والأوسط والصغير)، وأن الطبراني كان أحفظ أهل زمانه وأعرفهم بشيوخه ورحلاته[39].

مثال آخر: دخول الإمام محمد بن يحيى الذهلي إلى بغداد واجتماعه بأحمد بن حنبل، ساق الخطيب في تاريخ بغداد حادثة ورود إمام خرسان **(محمد بن يحيى الذهلي)** إلى بغداد واجتماعه بالإمام أحمد بن حنبل، وما جرى بينهما من المذاكرة، وأرّخ الخطيب هذه الحادثة برواية واحدة وجعلها مجتمعة في سنة (230 هـ)، ورتّب عليها أحكاماً في تحديد سماعات أهل بغداد منه.

وتعقب الذهبي هذا الدمج في تاريخ الإسلام وفي سير أعلام النبلاء، وبيّن أن الخطيب دمج بين زيارتين وحادثتين مفترقتين يفصل بينهما أكثر من خمس عشرة سنة:

الحادثة الأولى :كانت قديمة جداً سنة (213 هـ) تقريباً، عند قدوم الذهلي بغداد في حياض الإمام أحمد قبل المحنة، وسماعه من شيوخ بغداد المتقدمين.

الحادثة الثانية :كانت متأخرة سنة (230 هـ) بعد المحنة، عندما قدم بغداد وهو إمام حافظ ومات فيها الإمام أحمد بعد ذلك بسنوات.

التوجيه والخلاصة: أوضح الذهبي أن دمج الخطيب للحادثتين في تاريخ واحد أدى إلى خلل في ضبط أطباق شيوخ الذهلي وتلامذته ببغداد؛ إذ جعل من سمع منه في الزيارة الأولى كأنه سمع منه في الثانية، والتاريخ والسنّ يدفعه[40].

[39] – ينظر: سير أعلام النبلاء: 16/ 119، وتذكرة الحفاظ: 3/ 850؛ ولسان الميزان: 280/3.

[40] – ينظر: سير أعلام النبلاء:12/ 275–280، وتاريخ الإسلام: 310/17، و تذكرة الحفاظ: 2/ 530، وتهذيب التهذيب: 511/9.

المطلب الثاني: تعقبات الذهبي على الخطيب في نقد الأسانيد ومتون العلل

لم يقتصر نقد الذهبي للخطيب على الظواهر التاريخية، بل نفذ إلى عمق الصنعة الحديثية وهي "العلل" ونقد المتون.

1. **التعقب في إعلال الأحاديث بظاهر السند:**

موضع التعقب: يميل الخطيب البغدادي في بعض كتبه (كالعلل أو الأجزاء الحديثية) إلى إعلال بعض الأحاديث بمجرد وجود راوٍ في السند تكلم فيه المتأخرون، أو لوجود انقطاع ظاهري.

تعقب الذهبي: يرى الذهبي أن هذا المسلك فيه تسرع؛ لأن الحديث قد يكون له طرق أخرى عاضدة، أو أن الراوي المتكلم فيه قد توبع، أو أن المتن مشهور مستفيض تلقت الأمة قبوله. لذا يعقب الذهبي في ميزان الاعتدال مبيناً أن إعلال الخطيب للحديث بمجرد هذا الراوي غير سديد، وأن الحديث حسن أو صحيح بشواهده.

ومثال ذلك: إعلال حديث «الأئمة من قريش»، (إعلال الخطيب برواية ضعيفة، وتصحيح الذهبي بالشواهد والاستفاضة)، أورد الخطيب الحديث في تاريخ بغداد من طريق راوٍ فيه مقال (كبعض الضعفاء أو المجاهيل في الكوفة وبغداد)، وأشار إلى إعلال الحديث وضعف سنده بناءً على تفرد ذلك الراوي في ذاك المخرج أو التكلام فيه. وتعقبه الذهبي هذا الإعلال في ميزان الاعتدال وتاريخ الإسلام، وبيّن أن إعلال الخطيب للحديث بمجرد هذا الراوي أو هذا الطريق المخدوش غير سديد؛ لأن المتن صحيح مستفيض[41].

التوجيه والخلاصة: أوضح الذهبي أن حديث «الأئمة من قريش» جاء من طرق صحاح وحسان عن جمع من الصحابة (كأبي بكر الصديق يوم السقيفة، وعلي بن أبي طالب، وأنس بن مالك، ومعاوية)، وتلقته الأمة بالقبول والعمل. وعليه فإن ضعف الطريق الذي أورده الخطيب في الترجمة لا يُسقط أصل الحديث، ولا يُحكم عليه بالنكارة المطلقة.

2. **نقد المتون والحكم بالغرابة والنكارة:**

موضع التعقب: قد يصحح الخطيب حديثاً أو يورده في سياق الاحتجاج بناءً على سلامة رجاله ظاهرياً.

[41] – ينظر: ميزان الاعتدال: (في تراجم الرواة الذين أورد الخطيب الحديث من طريقهم)؛ وتاريخ الإسلام: 315/11.

تعقب الذهبي: يُعمل الذهبي قاعدة "نقد المتن"؛ فإذا كان المتن يشتمل على مجازفة، أو يخالف الأصول الثابتة، أو يفوح منه ريح الوضع، فإن سلامة السند لا تنفع عنده. ويتعقب الخطيب بقوله: "هذا حديث نظيف الإسناد، لكنه منكر المتن جداً، وما تنبه له الخطيب".

تُعتبر قاعدة **«قد يصح الإسناد ولا يصح المتن»** أو **«نقد المتن بعوارض النكارة والمجازفة»** من أعلى معالم المدرسة النقدية عند الحافظ الذهبي. فالخطيب البغدادي في بعض مواضع تاريخ بغداد، قد يمرر حديثاً أو يورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد، نظراً لأن رجاله ثقات وأسانيده ظاهرياً كالشمس، بينما ينفذ الذهبي بنقده الحديثي الشامل ليفكك المتن ويبين نكارته وبطلانه.

ومثال ذلك: حديث «حبس الساقين والأرب في الصلاة» أو (الأحاديث التي فيها تفاصيل وهيئات مخترعة)، فقد أورد الخطيب في تاريخ بغداد حديثاً في هيئات وأذكار تفصيلية يروى فيها أجر جزيل ومحدد على أفعال يسيرة في الصلاة، وجاء الإسناد مسلسل بأئمة وثقات بغداد والمحدثين (رجاله ثقات ظاهرياً ليس فيهم وّضاع مشهور). أورده الخطيب وسكت عنه أو استشهد به في الترجمة مستأنساً بسلامة السند.

وتعقبه الامام الذهبي: فردّ هذا الاستدلال، ولم يغترّ بظاهر رجالية السند ونظافته، وتعقب الخطيب صراحة بقوله ما معناه: **«هذا حديث نظيف الإسناد جداً، رجاله ثقات، ولكن المتن منكر باطل، يفوح منه ريح الوضع، وما تنبه له الخطيب؛ فإن الشريعة والأصول تأبى مثل هذه المجازفات في الأجور والهيئات»**[42].

التوجيه النقدي: بيّن الذهبي أن السند وإن كان رجاله ثقات، إلا أن الوهم أو السرقة أو الإدراج دخل فيه من بعض الرواة دون أن يفطُن له الخطيب؛ لأن **النكارة الظاهرة في المتن** أقوى دليل على وجود علة قادمة خفية في السند.

المطلب الثالث: تعقباته في إدراج الأحاديث أو الحكم عليها بالوضع والنكارة

هذا المبحث يتناول ذروة الأوهام الحديثية، وهي رصد الأحاديث الموضوعة (المكذوبة) أو شديدة النكارة التي خفي أمرها على الخطيب.

[42] – ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 2/ 145؛ وتاريخ الإسلام: (حوادث ووفيات الطبقة 32).

1. تمرير أحاديث منكرة أو موضوعة في التراجم:

موضع التعقب: ساق الخطيب في تاريخ بغداد – بحكم طبيعة كتب التاريخ التي تجمع الغث والسمين– أحاديث كثيرة في فضائل بعض الأشخاص أو البلدان، أو في ذم بعض المذاهب، ولم يعلق عليها جرحاً أو تعديلاً مقتصراً على إيراد سندها.

تعقب الذهبي: تعقبه الذهبي بشدة في ميزان الاعتدال وفي تلخيص الواهيات، وبيّن أن السكوت على هذه الأحاديث في تراجم الرجال قد يوهم صحتها عند قليل الخبرة بالصنعة. وكان الذهبي يقول: "هذا حديث موضوع، ساقه الخطيب ولم يسبق إلى بيان حاله، وفي سنده فلان وهو كذاب".

مثال ذلك: الراوي (عمر بن عامر، أبو حفص السعدي التمار). بصري. روى عنه أبو قلابة، ومحمد بن مرزوق حديثاً باطلا، قال: سمعت جعفر بن سليمان أمير البصرة يحدث عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أخذ بركاب رجل لا يرجوه ولا يخافه غفر له".

قلت: العجب من الخطيب كيف روى هذا وعنده عدة أحاديث من نمطه ولا يبين سقوطها في تصانيفه"[43].

الخلاصة والتحليل: اتهم الذهبي الراوي بروايته حديثاً باطلاً وتعقب على الخطيب متعجباً كيف يروي مثل هذه الروايات وعنده من نمطه، ولا يبين سقوطها.

2. الوهم في إدراج المتون (خلط كلام الراوي بكلام النبي ﷺ):

تُعدّ مسألة "الإدراج" (خلط كلام الراوي بكلام النبي ﷺ) من أعسر أبواب علوم الحديث؛ لأن اللفظة المدرجة تدخل في صلب المتن وتُروى بأسانيد صحيحة، فلا يكشفها إلا النُّقاد الذين يجمعون الطرق ويقارنون الألفاظ

موضع التعقب: قد يورد الخطيب حديثاً اشتمل على عبارات مدرجة من كلام الصحابي أو التابعي، ويظنها الخطيب من أصل المتن المرفوع.

تعقب الذهبي: يتتبع الذهبي هذه المواضع بالاعتماد على مدرسة "جمع الطرق"، فيبين أن اللفظة الفلانية إنما زادها راوٍ مدرجاً لها لتفسير غريب أو لبيان حكم، وليست من قوله ﷺ، معقباً على الخطيب الذي أوردها كمتن مرفوع مستقل.

[43] – ميزان الاعتدال: 3/ 209.

مثال ذلك: **زيادة "مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ فَلْيَفْعَلْ"**[44]، إدراج من كلام أبي هريرة (رضي الله عنه)، أورد الخطيب في تاريخ بغداد وفي بعض أجزائه الحديث مرفوعاً كاملاً إلى النبي ﷺ باللفظ المدرج، واحتج به أو أورده في ترجمة الراوي كاملاً كأنه كله من كلام النبي ﷺ دون تنبيه على الفصل بين المرفوع والمدرج.

وتعقبه الذهبي إيراد هذه الزيادة على أنها مرفوعة، ونبه في ميزان الاعتدال وتاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء على أن هذه الجملة ليست من كلام النبي ﷺ، وإنما هي مدرجة من كلام أبي هريرة رضي الله عنه لتفسير وتأكيد الاستحباب من قِبل نفسه.

التوجيه النقدي: بين الذهبي أن جمع الطرق من طريق نعيم بن عبد الله المجمر[45] عن أبي هريرة، يُظهر أن أبا هريرة كان يقول هذه الكلمة بعد إيراد الحديث المرفوع "إن أمتي يدعون يوم القيامة غرّاً محجلين..."[46]. ووهم الخطيب ومن تابعه جاء من إدراج بعض الرواة كلام الصحابي في مرفوع الحديث دون فصل[47].وكما بينه العلماء المحققون كالحافظ المنذري والحافظ ابن حجر والعيني وغيرهم، وقد ورد التصريح في الشك في ذلك من أحد رواته " قال نعيم: لا أدري قوله: "من استطاع أن يطيل غرته فليفعل" من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة؟[48].

المبحث الثالث: المنهج النقدي للذهبي في تعقباته وقيمتها العلمية

بعد استقراء النماذج التطبيقية لتعقبات الحافظ الذهبي على الخطيب البغدادي في مجالات الرجال، والتأريخ، والعلل، يقتضي النظر والتحليل؛ وذلك للوقوف على كنه المدرسة النقدية للذهبي، ومعرفة الأصول التي انطلق منها، والأدوات الأسلوبية والمعرفية التي وظفها في محاكمة إرث الخطيب البغدادي.

---

[44] – " فقال نعيم: لا أدري قوله: " من استطاع أن يطيل غرته فليفعل " من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو من قول أبي هريرة ينظر: مسند أحمد ط الرسالة: 14/ 137.

[45] – نعيم بن عبد الله المجمر المدني ، الفقيه، مولى آل عمر بن الخطاب، كان يبخر مسجد النبي –صلى الله عليه وسلم، ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة: 5/ 227.

[46] – صحيح البخاري: باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثر الوضوء: 1/ 39 برقم 136.

[47] – ينظر: ميزان الاعتدال:2/ 280؛ وسير أعلام النبلاء:2/ 624؛ وتاريخ الإسلام:112/5.

[48] – ينظر: فتح الباري: 236/1 والترغيب والترهيب: 149/1، وتلخيص الحبير: 58/1.

المطلب الأول: الأصول والقواعد التي انطلق منها الذهبي في النقد

لم يكن النقد عند الحافظ الذهبي مبنياً على التشهي أو الرغبة في تتبع العثرات، بل كان محكوماً بأصول علمية ومقاصد شرعية رصينة، من أبرزها:

1. الاستقراء التام وسبر المرويات (المنهج الإحصائي): انطلق الذهبي من قاعدة أن الحكم على الراوي أو القضية التاريخية لا يتم بنظرة جزئية؛ فالخطيب البغدادي قد يطلق جرحاً بناءً على رواية واحدة بلغتْه، أما الذهبي فيعمد إلى "جمع الطرق" وسبر كامل مرويات الراوي. فإذا وجد أن الغالب على حديثه الاستقامة، لم يلتفت إلى الخطأ النادر، مرسخاً قاعدته الشهيرة: "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث" [49][50].

2. التجرّد عن المؤثرات البيئية والإقليمية: عاش الخطيب البغدادي في بيئة بغدادية احتدمت فيها الصراعات المذهبية والكلامية، فتأثرت بعض أحكامه بحدّة الموقف. أما الذهبي، فبحكم بعده الزمني والمكاني (في الشام)، انطلق من أصل التجرّد، فكان يزن الراوي بأمانته الحديثية ومروياته الصادقة، بغض النظر عن موقفه الكلامي أو الفقهي.

3. إعمال القرائن التاريخية ومطابقة الحوادث: من الأصول الأساسية عند الذهبي في رد أوهام الخطيب التاريخية هو "المحاكمة الزمنية والمكانية"؛ حيث كان يربط بين تاريخ ولادة الراوي، وتاريخ وفاة شيخه، وبلدان الرحلة، لإثبات استحالة السماع أو ثبوته.

المطلب الثاني: ألفاظ التعقب وعِباراته عند الذهبي (دراسة أسلوبية)

تُعد العبارة النقدية عند الذهبي مرآة لأدبه العلمي المتميز. وقد تنوعت عباراته في تعقب الخطيب بين الإنصاف اللطيف، والتشدد المبرر، والاعتذار للخطيب عن خطئه. ويمكن تصنيف هذه العبارات إلى ثلاثة مستويات:

[49] – اخرجه ابو داود في سننه: 1/ 17 برقم 63، والترمذي في سننه ت بشار: 1/ 123 برقم67. وهذا الحديث صحيح، ثابت، ينظر: البدر المنير: 1/ 404.

[50] – ميزان الاعتدال: 4/ 163.

1. أسلوب الدعاء والاعتذار (الإنصاف العلمي): حين يقع الخطيب في وهم واضح لا يحتمل وجهاً، فإن الذهبي لا يشنع عليه، بل يستعمل صيغ الدعاء والاعتذار، ومن أشهر عباراته: "والخطيب –سامحه الله[51]– قد أطال الترجمة وساق أباطيل، وهذا مما خفي على الحافظ الكبير الخطيب، والعذر له سعة مصنفاته[52].

2. أسلوب التخطئة الصريحة القائمة على الدليل: إذا كان الوهم مؤثراً في صحة الدين أو مرويات السنة، يستعمل الذهبي عبارات صريحة وحازمة، مثل: وهذا وهمٌ فاحش من الخطيب، وكلا، لم يكن الأمر كما قال، بل أخطأ في هذا وتسرع.

3. أسلوب الانتصار للخطيب والذبّ عنه: في مواضع شتى، كان الذهبي يتحول من "متعقّب" للخطيب إلى "مدافع" عنه ضد من نقَموا عليه من المعاصرين أو المتأخرين (كابن الجوزي أو السمعاني)، فيبين وجاهة رأي الخطيب، ويفسر كلامه على المحمل الصحيح.

المطلب الثالث: الموازنة النقدية والقيمة العلمية للتعقبات

عند محاكمة هذه التعقبات بميزان النقد الحديثي المنصف، نخلص إلى موازنة تبيّن القيمة العلمية لجهد الإمامين:

1. تفوق الذهبي في الاستيعاب والموازنة: حاز الذهبي مزية المتأخر الذي اجتمعت لديه مصنفات المشرق والمغرب؛ فقابل تاريخ الخطيب على تواريخ ابن عساكر، وتاريخ ابن النجار، ومصنفات المزي، مما أتاح له كشف أوهام لم يكن بإمكان الخطيب كشفها في زمنه بمفرده.

2. بقاء ريادة الخطيب التأسيسية: إن تعقبات الذهبي على كثرتها وأهميتها، لا تحط من القدر المنيف للخطيب البغدادي؛ فالخطيب هو الذي شقّ الطريق، وصنف التصانيف، ووفر المادة الخام. وتظل القيمة العلمية لتعقبات الذهبي أنها بمثابة الحاشية التحريرية على المتن التأسيسي الذي وضعه الخطيب.

[51] – قال الذهبي: كان أبو بكر مع سعة علمه قوي النفس مدلا بنفسه سامحه الله تعالى: ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة: 13/ 225، وتذكرة الحفاظ للذهبي: 2/ 237.

[52] – ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: 3/ 221، وتاريخ الإسلام ت بشار: 7/ 486.

المبحث الرابع: القواعد الحديثية والاصولية والنقدية عند الامام الذهبي

يكشف من يتتبع تعقبات الإمام الذهبي للإمام الخطيب البغدادي في هذه الأمثلة عن منظومة متكاملة من القواعد الحديثية والأصولية والنقدية التي أدار عليها الذهبي أحكامه.

فالذهبي لم يكن متتبّعاً لجزئيات الأخطاء بل كان يُطبّق قواعد كلّية في علم الرواية والتراجم، ويمكن استنباط أهم هذه القواعد وترتيبها على النحو الآتي:

المطلب الاول: القواعد الحديثية والنقدية (علم الرجال والعلل)

1. قاعدة "اعتبار النكارة والوضع في الراوي ولو لم يُنَّهَم صراحة"

مضمونها: إذا تفرّد الراوي بحديث شديد النكارة أو موضوع، فإن العِلة ترجع إليه أولاً ولا يُعفى منها لمجرد وجود راوٍ آخر ضعيف في الإسناد، إلا بقرينة متصلة.

تطبيقها عند الذهبي:

في ترجمة (إسحاق بن عبد الواحد): ردّ الذهبي قول الخطيب «لا بأس به» حين نقل الخطيب التهمة لغيره، وقال الذهبي: «بل هو واه» بسبب نكارة المتن.

في ترجمة (محمد بن علي الشرابي): ردّ قول الخطيب «أحاديثه مستقيمة»، وقال: «بل ليس بثقة»؛ لوجود حديث موضوع في كتيبته تفرد به[53].

2. قاعدة "مراعاة شرط الطبقة والشيوخ لفك خلط التراجم (دفع التركيب)"

مضمونها: التمييز بين الراويين المتفقين في الاسم والنسبة (المتفق والمفترق) لا يقف على مجرد الاسم والبلد، بل معيار الحسم هو **الطبقة الحديثية، والتلمذة، وسنة الوفاة.**

[53] – ميزان الاعتدال : 3/ 653.

تطبيقها عند الذهبي:

في ترجمة (محمد بن قدامة المصيصي) و(محمد بن قدامة الجوهري): تعقب الخطيب في دمجهما لكون النسائي سمع من المصيصي ولم يدرك الجوهري لوفاته المبكرة (237هـ)، فاعتمد الذهبي "فارق السماع والطبقة" لفك الدمج[54].

3. قاعدة "تقديم أئمة النقد المتقدمين والمحليين عند التعارض"

مضمونها: أقوال نقاد الحديث المتقدمين (كأحمد، وابن معين، وابن أبي حاتم) والمحليين من أهل بلدة الراوي تُقدَّم على استنتاجات وتوثيقات المتأخرين أو مَن ليسوا من أهل البلد.

تطبيقها عند الذهبي:

في تفريق (المصيصي والجوهري): احتج الذهبي بتفريق ابن أبي حاتم. في (يحيى بن منصور الهروي): رد تاريخ وفاة الخطيب (287 هـ) وأثبت (292 هـ) بناءً على نقل أهل بيته وأهل بلده (هراة)[55].

4. قاعدة "جنس النكارة والتفرد لا يُغفر للراوي المتوسط"

مضمونها: التعديل المجمل («لا بأس به» أو «أحاديثه مستقيمة») يُنقض إذا كشف السبر والاستقراء عن أفراد منكرة يرويها الراوي دون متابع[56].

تطبيقها عند الذهبي:

اعتمد الذهبي على **السبر والاستقراء الجزئي** لمرويات الراوي لتفكيك توثيق الخطيب المبني على الظاهر.

المطلب الثاني: القواعد الأصولية والنقد التاريخي

---

[54] – "وقد وَهِمَ أَبُو بَكْر الخطيب فخلط ترجمة أحدهما بالآخر، وفرّق بينهما ابن أَبِي حاتِم، وجماعة. وأيضًا فإنّ النَّسَائيّ لَم يُدْرِك الجوهريّ، لأنه مات سنة سبْعٍ وثلاثين وأدرك المصيصيّ كما هُوَ مذكور فِي ترجمته. وقال فِيهِ: لا بأسَ بِهِ". ينظر: ميزان الاعتدال: 4/ 15، وتاريخ الإسلام: 17/ 341.

[55] – قال الذهبي: " قلت: بل الصحيح وفاته في ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين ومائتين". سير أعلام النبلاء ط الحديث: 10/ 541.

[56] – كما في ترجمة المغيرة بن الحسن الهاشمي، عن انس، عن مالك بحديث غريب جأ، قال الخطيب: تفرد به، وتعقبه الذهبي: والسناد اليه فيه نظر. ينظر: ميزان الاعتدال: 4 / 159.

1. قاعدة "نقد المبالغات ودعاوى العموم بالمعيار التاريخي والواقعي"

مضمونها: عبارات الثناء المجازية أو المبالغ فيها («لم يكن أفقه منه»، «لا نظير له») يجب إخضاعها للتاريخ التطبيقي وطبقات العلماء، ولا يجوز إقرارها ظاهرياً حتى لو نُقلت حكاية.

تطبيقها عند الذهبي:

في ترجمة (القاضي الهرواني): حكى الخطيب أنه "لم يكن بالكوفة أفقه منه منذ ابن مسعود"، فنقض الذهبي هذه الدعوى بسرد طبقات الفقهاء الكوفيين (كعلقمة، والنخعي، والثوري، وأبي حنيفة)، مبيّناً أن واقع التاريخ والأصل الفقهي يمنع هذه الدعوى[57].

2. قاعدة "حجية السبر المباشر فوق نقل التوثيق بالظاهر"

مضمونها: الحكم الحاصل عن **تفتيش الكتب والمسانيد (السبر العملي)** أقوى وأقدم من الحكم القائم على نقل عبارات التعديل المجملة.

تطبيقها عند الذهبي:

في ترجمة (الرياني): ردّ دعوى الخطيب بأن الطبراني روى عنه بقوله الحاسِم: **«وأنا فلم أجده»**؛ مستعملاً قاعدة البحث والتفتيش المباشر في المعاجم والأجزاء الحديثية[58].

3. قاعدة "عدم التلازم بين شرف المروي عنه وضبط الراوي"

مضمونها: لا يلزم من جلالة الشيخ أو صحة أصل الحديث أن يكون الراوي الناقل له ثقةً أو صدوقاً.

---

[57] – قول الذهبي:" قلت: بل كان بالكوفة بينه وبين ابن مسعود جماعة أفقه منه؛ كعلقمة، وعبيدة السلماني، وجماعة، ثم كالشعبي وإبراهيم النخعي، ثم كحماد والحكم ومغيرة وعدة، ثم كابن شبرمة وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وحجاج بن أرطاة، ثم كسفيان الثوري ومسعر والحسن بن صالح وشريك، ثم كوكيع وحفص بن غياث, وابن إدريس, وخلق. سير أعلام النبلاء ط الحديث: 12/ 538.

[58] – سير أعلام النبلاء ط الحديث: 11/ 266.

تطبيقها عند الذهبي:

في عدة أحاديث أوردها الخطيب بسكتٍ أو تحسين ظاهر، تعقب الذهبي الراوي نفسه وبيّن أن وضع الحديث أو نكارته تجعل الإسناد واهيّة ولو كان المروي عنه من الأكابر.

خلاصة القول

أهم قواعد الذهبي في تعقب الخطيب

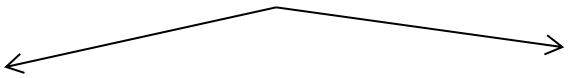

[قواعد حديثية وإسنادية]

- النكارة تضعف الراوي وإن لم يُتهم صراحة.
- شرط الطبقة والسماع يقضي على خلط التراجم.
- توثيق المتقدمين وأهل البلد مُقدَّم.

[قواعد أصولية وتاريخية]

- نقد المبالغات بسرد الطبقات الواقعية.
- التفتيش المباشر يُقدَّم على التعديل الظاهري.
- عدم التلازم بين شرف المروي وضبط الراوي.

الخاتمة وأبرز نتائج البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

فقد أسفر هذا البحث الموسوم بـ (تعقبات الذهبي على الخطيب في كتبه: دراسة نقدية)، عن جملة من النتائج والتوصيات المنهجية التي نلخصها في النقاط الآتية:

1- أكدت الدراسة على الجلالة العلمية الفائقة لكل من الحافظين؛ فالخطيب البغدادي هو المقنِّن والمؤسس لعلوم الحديث في القرن الخامس، والحافظ الذهبي هو المصفّي والناقد المستقرئ في القرن الثامن، وكلاهما يمثلان ذروة السنام في الصنعة الحديثية.

2- أثبت البحث بالدليل التطبيقي أن نقد المتقدمين لم يكن من المحرمات عند المحدثين، بل كان مسلكاً علمياً مطرداً يهدف إلى صيانة السنة، وتخليص التراجم من الأوهام البشرية الطبيعية. بينت حيوية المدرسة الحديثية.

3- تنوعت تعقبات الذهبي للخطيب؛ فتركزت في "ميزان الاعتدال" على نقد الرجال وتصحيح أحكام الجرح والتعديل التي شابها إسراف أو تأثر بالأقران، وتركزت في "سير أعلام النبلاء" على الأوهام التاريخية والوفيات، وفي "تذكرة الحفاظ" على تحرير المسائل الاصطلاحية والمذهبية. مما يبين طبيعة تلك التعقبات.

4- تبين من خلال البحث منهجية الإنصاف التي تميز الحافظ الذهبي في تعقبه بإنصافٍ عزّ نظيره؛ فكان يعتذر للخطيب، ويدعو له، وينتصر له في مواضع كثيرة، مستعملاً عبارات علمية رقيقة تُعد نموذجاً يحتذى في أدب النقد الأكاديمي.

5- حظيت تعقبات الذهبي بقبول كلي عند من جاء بعده من النقاد (كابن حجر، والسخاوي، والسيوطي) وغيرهم، وأصبحت تنبيهاته هي المعتمدة في تقييم مادة كتاب "تاريخ بغداد". مما يعكس القيمة التطبيقية للتعقبات.

6- النقد الحديثي عند المتأخرين له أهمية كبيرة ، فهو إبراز للقيمة العلمية لتعقبات الذهبي لكونه "ناقد المحدثين"، كما تبين إضاءة سريعة على المدرسة البغدادية الممثلة بـ(الخطيب) والمدرسة الشامية الممثلة بـ(الذهبي).

7- ابراز التعقبات بين التشدد والترخص في الحالات التي خالف فيها الذهبي الخطيب في الحكم على الرواة. حيث أبرزت الدراسة امكانية الامام الذهبي في تحرير الأوهام من خلال تعقبه للخطيب في خلط الأسماء أو تشابه الكنى. كما عنت بالتركيز هنا تعقبات العلل والمتون، منها فيما يتعلق بنقض أحكام الخطيب على الأحاديث من حيث الاتصال والانقطاع، والوقوف على الأحاديث التي أوردها الخطيب في تاريخه واعتبرها الذهبي منكرة أو موضوعة.

8- ابرز البحث اهم القواعد الحديثية والأصولية والنقدية التي أدار عليها الذهبي أحكامه. فالذهبي لم يكن متتبّعاً لجزئيات الأخطاء بل كان يُطبّق قواعد كلّية في علم الرواية والتراجم

اهم التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة التوسع في دراسة تعقبات الحفاظ المتأخرين على المتقدمين بأسلوب "الموازنة الثلاثية" (نص المتقدم، تعقب المتأخر، المحاكمة العلمية)، لما في ذلك من صقل للملكة الحديثية عند الباحثين المعاصرين، وإحياء لمنهج النقد المتجرد.

المصادر والمراجع

1. أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، د. محمد حسان عوض، دار العاصمة للنشر والتوزيع (الرياض)، عدد الأجزاء: مجلد واحد.

2. أصول الحديث: علومه ومصطلحه، أ.د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق / بيروت)، 1387 هـ / 1967 م ، عدد الصفحات: حوالي 530 صفحة (في مجلد واحد).

3. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار/ مايو 2002 م.

4. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ، الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: سالم بن غتر بن سالم الظفيري، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ – ٢٠١٧ م، عدد الصفحات: ٥٧٥.

5. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، دار الفكر، 1407 هـ – 1986 م، عدد الأجزاء: 15.

6. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء: 2.

7. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الطبعة: الاولى، 1425هـ-2004م، عدد الأجزاء: 9.

8. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: 656 هـ)، ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفى محمد عمارة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1388 هـ – 1968 م، عدد الأجزاء: 4.

9. التعقبات الفقهية والحديثية للحافظ العراقي، د. حمد بن سيف العريمي (بإشراف أ.د. حساني محمد نور محمد)، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع (مصر) ، بحث محكّم في مجلة مجمع الصادرة عن جامعة المدينة العالمية. عدد الصفحات / الأجزاء: مجلد واحد (حوالي 785 صفحة).

10. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م، عدد الأجزاء: 4.

11.الجامع الكبير – سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998 م، عدد الأجزاء: 6.

12.الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.

13.الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (المتوفى: 927هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1410هـ – 1990م.

14.الضعفاء والمتروكين، مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين (فيه أكثر من مائتي ترجمة ليست في سنن الدارقطني المطبوع)، تأليف محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق (المتوفى: 803هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ – 2007 م، عدد الأجزاء: 1.

15.اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)، دار صادر – بيروت.

16.النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، عدد الأجزاء: 16.

17.الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، 1420هـ- 2000م ، عدد الأجزاء: 29.

18.تاريخ ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: 749هـ)، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1996م، عدد الأجزاء: 2.

19.تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003 م، عدد الأجزاء:.

20.تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م، عدد الأجزاء: 16.

21.تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م، عدد الأجزاء: 80 (74 و 6 مجلدات فهارس).

22.تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، عدد الأجزاء: 2.

23.تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م، عدد الأجزاء: 4.

24.تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ، عدد الأجزاء: 12.

25.دول الإسلام (ويُعرف بـ "تاريخ دول الإسلام")، الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ)، حققه عدد من المحققين (من أشهرها تحقيق د. حسن إسماعيل مروة – دار صادر، وتحقيق د. فهيم محمد شلتوت – الهيئة المصرية العامة للكتاب)، عدد الأجزاء: مجلدان.

26.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1404 – 1984، عدد الأجزاء: 1.

27.سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، عدد الأجزاء: 4.

28.سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م، عدد الأجزاء: 25 (23 ومجلدان فهارس).

29.صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9.

30.طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، عدد الأجزاء: 10.

31.طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ، عدد الأجزاء: 10.

32.العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: 4.

33.فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، طبعة دار المعرفة بتحقيق محيي الدين الخطيب وفؤاد عبد الباقي)، عدد الأجزاء: 13 مجلداً (بالإضافة إلى مجلد المقدمة المسمى "هدي الساري").

34.فهرسة علي بن خليفة، أبو الحسن علي بن خليفة بن رزق الله بن عبد الواحد بن علي المساكني (المتوفى: 1172هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الاسلامي – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، 1992، عدد الأجزاء: 1.

35.الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: 841هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 – 1987، عدد الأجزاء: 1.

36.لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15.

37.لسان الميزان لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2002 م، عدد الأجزاء: 10، العاشر فهارس.

38.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ، عدد الأجزاء: 3.

39.مجلة الدراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية (الجامعة الاردنية) المجلد 44.

40.مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م.

41.معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ – 1993 م، عدد الأجزاء: 7.

42.معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م، عدد الأجزاء: 7.

43.معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م. عدد الأجزاء: 6.

44.معرفة الجرح والتعديل (ويُعرف بـ "الجرح والتعديل")، الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327 هـ)، طُبع بتحقيق المعلمي اليماني (طبعة دار الكتب العلمية وطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن)، عدد الأجزاء: 9 أجزاء (المجلد الأول يمثل "التقدمة").

45.منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، 1401 هـ - 1981 م، عدد الأجزاء: 1.

46.ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م، عدد الأجزاء: 4.

47.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَرِ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (773 - 852 هـ)، تحقيق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (جامعة طيبة بالمدينة المنورة)، الطبعة: الثانية، 1429 هـ - 2008 م، عدد الأجزاء: 1.

48.نكث الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: 764هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، عدد الأجزاء: 1.

49.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، عدد الأجزاء: 7.